Document: EB 2007/90/R.32
Agenda: 15
Date: 7 March 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير عن تنفيذ سياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته

المجلس التنفيذي - الدورة التسعون
روما، 17-18 أبريل/نيسان 2007

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Bambis Constantinides
مدير مكتب الإشراف والمراجعة الداخلية
هاتف: 2054 5459 06 39+
بريد إلكتروني: c.constantinides@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374 5459 06 39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير عن تنفيذ سياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته

أولا – مقدمة

1- نظر المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والثمانين المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2005 في سياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته (التي سيشار إليها فيما يلي بسياسة مكافحة الفساد) واعتمد في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 صيغة معدله لها (EB 2005/85/R.5/Rev.1).

2- وقد تعهد الصندوق بموجب خطة عمل مكافحة الفساد باتخاذ الإجراءات التالية من أجل مكافحة التدليس والفساد وإساءة التصرف في أنشطته وعملياته والكشف عنها، وتوقيع الجزاءات عليها حسب الاقتضاء:

(أ) المنع:

(i) تحديث الإجراءات الداخلية والتشغيلية والوثائق القانونية؛
(ii) الوعي والتوعية (إنشاء موقع خاص بمكافحة الفساد على الإنترنت وإصدار مواد توعية بشأن مكافحة الفساد)

(ب) الكشف والتحقيق:

(i) إنشاء وسائل اتصال سرية لتقديم الادعاءات؛
(ii) التنسيق مع شركاء التنمية والجهات الخارجية الأخرى؛
(iii) إنشاء قسم للتحقيقات في مكتب المراجعة الداخلية (الذي سيصبح اسمه في أوائل عام 2007 مكتب المراجعة الداخلية والإشراف إقرارا بدوره المتعاظم)؛
(iv) تعزيز قدرات مكتب المستشار القانوني العام ووحدة إدارة القروض والمنح؛
(v) استعراض هيكل التحقيقات في الصندوق.

(ج) توقيع الجزاءات:

(i) تنفيذ عملية لحظر التعامل أو توقيع الجزاءات ضد المتعهدين والخبراء الاستشاريين الذين يعملون في مشاريع/برامج يمولها الصندوق أو الذين يمولهم الصندوق من ميزانيته الإدارية؛
(ii) التنسيق مع الشركاء في التنمية والجهات الخارجية الأخرى.

3- والتزم الصندوق أيضا بتقديم تقرير عن تنفيذ سياسة مكافحة الفساد إلى المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في أبريل/نيسان 2007. وبناء على ذلك، فإن هذا التقرير يزود المجلس بلمحة عامة عن الخطوات التي اتخذها الصندوق عام 2006 من أجل ضمان التنفيذ الفعال لسياسته الخاصة بمكافحة الفساد.

ثانيا – أبرز الإنجازات خلال عام 2006

المنع والكشف

4- كثف الصندوق عام 2006 جهوده الرامية إلى نشر سياسته الخاصة بمكافحة الفساد على الصعيد الخارجي (أي على صعيد المشاريع والبرامج التي يمولها) بعد أن شرع عام 2005 بأنشطة موسعة لإذكاء الوعي على الصعيد الداخلي، وقام بوجه خاص بإصدار نشرة باللغات الأربع عن مكافحة الفساد. وشكل إطلاق

موقع خاص بمكافحة الفساد على الإنترنت في مارس/آذار 2006 خطوة أساسية على طريق إذكاء الوعي بشأن التدليس والفساد ومكافحتهما سواء داخل الصندوق أو في العمليات التي يمولها. ويزود هذا الموقع الجمهور بمعلومات عن القنوات المتاحة لتقديم الادعاءات بشأن التدليس والفساد وهي ملء استمارات الشكاوى على الخط أو الاتصال عن طريق الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.

5- وتم، فضلا عن ذلك، إطلاق حملة اتصالات واسعة النطاق من أجل نشر المعلومات المتصلة بسياسة مكافحة الفساد على كل العاملين في الصندوق وموظفي المؤسسات المتعاونة وعلى كل الأفراد والكيانات المعنيين بتنفيذ أنشطة قروض الصندوق ومنحه. وتم، على وجه الخصوص، نشر معلومات عن هذه السياسة خلال حلقات عمل استهلال المشاريع في الصندوق وحلقات العمل الإقليمية والمواضيعية ومفاوضات القروض عبر البريد الإلكتروني ومواقع شبكات الصندوق الإقليمية.

6- حقق الصندوق أيضا على مدى عام 2006 تقدما كبيرا في تعزيز إجراءاته ووثائقه القانونية وفي سد الثغرات من أجل ضمان التنفيذ الفعال لسياسة مكافحة الفساد. وقد جرى استكمال استعراض دقيق للوثائق ذات الصلة وتم تقديم مقترحات محددة بشأن التعديلات أو الإضافات التي يمكن إدخالها على الأحكام القائمة بمراعاة أفضل الممارسات التي تطبقها الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومصارف التنمية الرئيسية متعددة الأطراف. ومن المقرر إجراء المراجعة الفعلية للإجراءات والوثائق القانونية ذات الصلة عام 2007 (للوثائق الداخلية) وعام 2008 (للوثائق التشغيلية).

التحقيقات والجزاءات

7- تم في عام 2006 تحقيق إنجازين هامين في مجال التحقيقات والجزاءات المتصلة بتنفيذ سياسة مكافحة الفساد هما: إنشاء قسم التحقيقات، والمراجعة الكاملة لعمليات التحقيق وتوقيع الجزاءات في الصندوق.

8- بدأ قسم التحقيقات العمل بشكل كامل خلال عام 2006 بموظف تحقيقات واحد ومساعد تحقيقات واحد. ويقدم هذا المكتب الذي تقع مكاتبه ضمن مكتب المراجعة والإشراف بأعمال مركز الاتصال لجهود الصندوق الرامية إلى منع التدليس والفساد وسوء السلوك في عملياته وأنشطته والكشف عنها والتحقيق فيها. وقد أصبح قسم التحقيقات أداة أساسية للمنع والكشف من خلال اضطلاعه بأنشطة تطوير السياسات والأنشطة الخارجية المدرجة في هذه الوثيقة، وتلقى فضلا، عن ذلك، خلال عام 2006 عدداً متزايداً من الإدعاءات يفوق عدد ما سجل منها لدى الصندوق في السنوات السابقة واستكمل عددا كبيرا من الحالات التي أفضى التحقيق في أربع منها إلى توقيع جزاءات. وعمل مكتب المراجعة والإشراف أيضا على تكييف إجراءاته وممارساته في مجال التحقيق مع معايير الجودة وأفضل الممارسات المعمول بها لدى الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ولدى مصارف التنمية الرئيسية متعددة الأطراف.

9- وبموازاة ذلك، أجرى رئيس مكتب سلامة المؤسسات في مصرف تنمية البلدان الأمريكية ورئيس التحقيقات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استعراضا خارجيا لعمليات التحقيق وتوقيع الجزاءات في الصندوق. وأدى الاستعراض في أقل من ستة أشهر إلى إدخال إصلاحات أساسية على الإجراءات التي يتبعها الصندوق في التحقيق وفي توقيع الجزاءات وشملت الإصلاحات التي تم تنفيذها إلغاء لجنة الإشراف وإعادة تعريف دور ما كان يعرف بمكتب المراجعة الداخلية وإنشاء لجنة الجزاءات ووضع إجراءات ناظمة للحظر وتعزيز الإجراءات الانضباطية في الصندوق. وجرى تعميم الإجراءات المنقحة في نشرة عن الرئيس بعنوان "عمليات توقيع الجزاءات المعدلة" صدرت في أوائل عام 2007.

ثالثا – تفاصيل الأنشطة المنفذة عام 2006

خطة عمل مكافحة الفساد التي أقرها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005	*وضع التنفيذ بتاريخ فبراير/شباط 2007*
أولا- المنع	
وضع إجراءات وتوجيهات معيارية جديدة	
تحديث الإجراءات الداخلية والوثائق القانونية: التوجيهات الإجرائية القائمة في الصندوق، فيما يتصل بهذا الموضوع، سوف تستبدل أو تستكمل عند اللزوم بحيث تعبر عن السياسات الجديدة. وسوف يتضمن ذلك استعراض وتعديل واعتماد المواد المعدلة في الوثائق المعنية والوثائق القانونية عند الضرورة، وتستمد هذه الإجراءات أساسا من دليل إجراءات الموارد البشرية والمبادئ التوجيهية للتوريد المطبقة في المقر والعقود المعيارية مع المؤسسات والموردين والخبراء الاستشاريين. وقد صدرت هذه الإجراءات أو عدلت في السنوات الثلاث الأخيرة وأصبحت تشمل بالفعل أحكاما لمكافحة الفساد. وسوف يولى اهتمام خاص لسياسات وممارسات الصندوق في حماية مقدمي البلاغات والكاشفين عن المخالفات المالية من موظفي الصندوق، كما ستوضع الأحكام المناسبة واللازمة في هذا الصدد. **التوقيت والموارد.** سيتم استعراض جميع الإجراءات بحلول 30 يونيو/حزيران 2006. ومن المتوقع وضع إجراءات تكميلية أو معدلة وإصدارها وتعميمها على الموظفين في حدود ثلاثة أشهر أخرى من انتهاء الاستعراض الداخلي.	بدأ تحديث الإجراءات الداخلية والوثائق القانونية في الصندوق عام 2006 ومازال جاريا. ونفذ الصندوق استعراضا شاملا للإجراءات والوثائق القانونية ذات الصلة (أي المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والتوريد) بهدف تحديد الثغرات والفجوات المحتملة أو العقبات التي تواجه تنفيذ سياسة مكافحة الفساد. واتبعت في الاستعراض منهجيات منها مقارنة الأحكام ذات الصلة بمعايير أفضل الممارسات كما تطبقها الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومصارف التنمية المتعددة الأطراف بما في ذلك التقيد بأحكام الإطار الموحد لمنع ومكافحة التدليس والفساد الصادر عن فريق مهام المؤسسات المالية الدولية المعني بمكافحة الفساد. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2006 عمم في الصندوق تقرير الاستعراض بما يحتويه من اقتراحات محددة بشأن التعديلات المطلوبة من أجل التنفيذ الفعال لسياسة مكافحة الفساد. أما مراجعة الوثائق ذات الصلة فهي إما جارية أو مقررة لعام 2007 لتستكمل بنهايته. ويعود التأخر في استكمال هذه المهمة إلى الحاجة إلى ربط هذه الجهود بالمبادرات المؤسسية الأخرى التي ينبثق بعضها من تنفيذ خطة عمل مكافحة الفساد (مثل الاستعراض الخارجي لعمليات التحقيق وتوقيع الجزاءات في الصندوق ووضع سياسة حظر في الصندوق).
تحديث الإجراءات التشغيلية والوثائق القانونية: يشمل ذلك، عند الضرورة، استعراض وتعديل واعتماد التعديلات في المبادئ التوجيهية للتوريد، والاستعانة بالخبراء الاستشاريين لمراجعة الحسابات والدليل التشغيلي للقروض والمنح والأحكام الموحدة لاتفاقيات القروض والمنح واتفاقيات التعاون مع المؤسسات المتعاونة وخطابات تعيينها. وسيشمل الاستعراض أيضا إجراء مقارنة مع أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بمنع التدليس والفساد ومكافحتهما التي تطبقها مؤسسات مماثلة، بما في ذلك مقارنة المبادئ التوجيهية البرنامجية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الإنمائية المستندة إلى المجتمعات المحلية. وسوف يتطلب هذا العمل إجراء مفاوضات مع المؤسسات المتعاونة واحتمال إدخال تعديلات على الوثائق الأساسية للصندوق.	مازال تحديث الإجراءات التشغيلية والوثائق القانونية جاريا. وقد أجرى الصندوق استعراضا شاملا للوثائق ذات الصلة (مثل اتفاقيات القروض واتفاقيات التعاون) بهدف تحديد الثغرات والعقبات التي تحول دون التنفيذ الفعال لسياسة مكافحة الفساد وضمان تنفيذ الأنشطة التي يمولها الصندوق في بيئة خاضعة لمراقبة مناسبة. وقد شمل النهج الذي اتبع في عملية الاستعراض الأحكام ذات الصلة بمعايير أفضل الممارسات كما تطبقها مصارف التنمية الرئيسية متعددة الأطراف. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2006، عمم في الصندوق تقرير الاستعراض بما يحتويه من اقتراحات محددة بشأن التعديلات المحتملة. أما مراجعة الوثائق ذات الصلة فهي إما جارية أو مقررة لعام 2007 ومن المنتظر استكمالها خلال عام 2008.

خطة عمل مكافحة الفساد التي أقرها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005	*وضع التنفيذ بتاريخ فبراير/شباط 2007*
التوقيت والموارد. سيتم استعراض جميع الإجراءات بحلول 30 يونيو/حزيران 2006. وسوف تتضمن هذه العملية التشاور مع المؤسسات المتعاونة، وقد تقتضي موافقة المجلس التنفيذي على التعديلات. وسيتم بعد ذلك مواءمة تنفيذ هذه الإجراءات، عند الضرورة، مع المواعيد التي يحددها المجلس التنفيذي لاستعراض السياسات ذات الصلة والإجراءات المرتبطة بالتعديل القادم لسياسة الصندوق في مجال الإشراف وتنفيذ نموذج التشغيل الجديد في الصندوق.	ويرتبط استكمال هذه المهمة ارتباطا وثيقا باستكمال المبادرات الرئيسية الأخرى (ومنها تنفيذ المبادئ التوجيهية للتوريد في المشاريع واعتماد سياسة الصندوق بشأن الإشراف ودعم التنفيذ (التي سيشار إليها فيما بعد بسياسة الإشراف)). ويجري حاليا، وبعد موافقة المجلس التنفيذي على سياسة الإشراف في ديسمبر/كانون الأول 2006، مراجعة المبادئ التوجيهية التي ينتظر أن تطرح مسودتها الأولى للاستعراض الداخلي في منتصف مارس/آذار 2007 بما في ذلك، الإحالات الفهرسية إلى سياسة مكافحة الفساد. وستعتمد حالات فهرسية مشابهة أيضا في صياغة مخرجات خطة العمل بما في ذلك العمليات المعززة.
الوعي والتوعية	
إنشاء موقع خاص بمكافحة الفساد على الشبكة الداخلية للصندوق (الإنترانت) وشبكة الإنترنت العالمية (المشار إليها فيما بعد بموقع مكافحة الفساد) بحيث يشمل سياسات الصندوق وتعاريفه، ومعلومات عن عمليات التحقيق في الصندوق. كما يشمل مبادئ توجيهية لموظفي الصندوق والمشروعات والمؤسسات المتعاونة والمتعهدين، وقسماً عن الأسئلة المتكرر طرحها ومعلومات عن القضايا التي تولى الصندوق التحقيق فيها. **التوقيت والموارد.** سوف ينشر الإصدار الأول للموقع في نهاية عام 2005 وسوف يعزز محتواه في الوقت المناسب.	أطلق موقع الصندوق الخاص بمكافحة الفساد (www.ifad.org/governance/anticorruption) في مارس/آذار 2006. وإضافة إلى المعلومات المفيدة التي يوفرها الموقع للجمهور عن سياسة مكافحة الفساد، فإنه يتيح آليات رسمية يمكن من خلالها لأي شخص ضمن الصندوق أو خارجه أن يبلغ بسرية كاملة شكواه أو إدعاءاته بوجود حالات تدليس وفساد أو ممارسات غير نظامية ـ باستخدام استمارة الشكوى على الخط أو عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد العادي أو بالحضور شخصيا. جرى الإعلان عن إنشاء الموقع بعد فترة قصيرة من ذلك على كل الموظفين، وعمم على ما يزيد عن 1000 شخص ممن يقومون بتنفيذ أنشطة قروض الصندوق ومنحه، وعلى موظفي المؤسسات المتعاونة. وجرى الإعلان عن الموقع أيضا في شبكتي الصندوق الإقليمي (فيدامريكا وفيدافريكا). جرى على مدى عام 2006 توسيع موقع مكافحة الفساد ليضم: (i) نسخا باللغات الرسمية الأربع؛ (ii) وصلات فورية للإطلاع على سياسة مكافحة الفساد ونشرة مكافحة الفساد؛ (iii) استمارة الشكوى على الخط.
إصدار مواد للتوعية بمكافحة الفساد، ويشمل ذلك مواد إرشادية عن قنوات الاتصال المتاحة للإبلاغ عن المخالفات وأساليب التعامل مع مختلف أنواع المخالفات ومسؤوليات والتزامات الموظفين والجهات الداخلية الأخرى والمؤسسات المتعاونة والجهات الخارجية فيما يتعلق بالمخالفات المحتملة. **التوقيت والموارد.** سوف تصدر مجموعات مواد التوعية بمكافحة الفساد في غضون خمسة أشهر من الإقرار النهائي للسياسات.	تم إصدار نشرة عن مكافحة الفساد باللغات الرسمية الأربع تبين كيفية الإبلاغ عن الممارسات غير النظامية داخل الصندوق وفي البرامج والمشاريع التي يمولها. وقد وزعت النشرة في المناسبات الإقليمية وعلى المشاريع بحيث وصلت إلى موظفي نحو 38 مشروعا وبرنامجا خلال النصف الثاني من عام 2006. وجرى تقديم عرض توضيحي أيضا للمؤسسات المتعاونة من أمريكا اللاتينية. ويمكن الإطلاع على النسخة الإلكترونية من النشرة على موقع مكافحة الفساد.

خطة عمل مكافحة الفساد التي أقرها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005	*وضع التنفيذ بتاريخ فبراير/شباط 2007*
ثانيا- الكشف والتحقيق	
إنشاء وسائل اتصال سرية لتقديم الإدعاءات	
إنشاء صندوق بريدي داخلي لموظفي الصندوق وخط ساخن سري لمكافحة الفساد (أرقام هاتف وفاكس وعنوان بريد إلكتروني). وسوف تنشر هذه الأرقام وتوزع على المعنيين بمشروعات وبرامج الصندوق وشركائه المحليين من خلال وسائل عدة تشمل موقع الصندوق الإلكتروني لمكافحة الفساد. وسوف تتخذ ترتيبات خاصة لتوفير الأمن اللازم لتشغيل هذه الخطوط. وسيتولى مكتب المراجعة الداخلية وضع عملية تأمين مناسبة لتشغيل هذه الخطوط بالنيابة عن لجنة الإشراف. **التوقيت والموارد:** سوف يتم تشغيل أرقام الهاتف والفاكس السرية قبل نهاية عام 2005.	تم تحديد أرقام للهاتف وللفاكس وعنوان للبريد الإلكتروني عممت من خلال موقع مكافحة الفساد ومن خلال الاتصال بالمشاريع والمؤسسات المتعاونة (خلال حلقات عمل استهلال مشاريع الصندوق وحلقات العمل الإقليمية والمواضيعية ومفاوضات القروض وعبر البريد الإلكتروني). اعتبر إنشاء صندوق بريد داخلي أمرا غير ضروري نظرا لوجود سبل تبليغ أخرى أكثر منه أمنا.
إنشاء خط سري مباشر لتقديم البلاغات: سوف يوضع هذا الخط على موقع الصندوق الإلكتروني لمكافحة الفساد. وسوف يتم توفير بيئة مؤمنة لتكنولوجيا المعلومات لاستضافة هذا الخط الذي سيتولى مكتب المراجعة الداخلية تشغيله بالنيابة عن لجنة الإشراف. **التوقيت والموارد.** سوف يتم تشغيل الخط المباشر قبل نهاية عام 2005.	تم تشكيل آلية التبليغ المباشر في أبريل/نيسان 2006. وترد التقارير المرسلة على الخط المباشر إلى صندوق بريد مضمون لا ينفذ إليه سوى مسؤول التحقيق ومدير مكتب المراجعة والمراقبة.
التنسيق مع شركاء التنمية والجهات الخارجية الأخرى	
تقدير الترتيبات الحالية للمؤسسات المتعاونة وإضفاء صيغة رسمية على ترتيبات الإبلاغ والتحقيق في الإدعاءات المتعلقة بمشروعات الصندوق. سوف تتخذ إجراءات تتضمن سرعة إبلاغ الصندوق عن أي إدعاءات تتعلق بمشروعات وبرامج الصندوق والتأكد من قيام الدول الأعضاء والمؤسسات المتعاونة أو الصندوق بالتحقيق في هذه الإدعاءات. ويعيد الصندوق حاليا فحص الترتيبات القائمة مع المؤسسات المتعاونة فيما يتعلق بالإشراف على المشروعات التي يتولى الصندوق تجهيزها، وسوف يغتنم هذه الفرصة لتعزيز الأسلوب المتبع في بحث الإدعاءات المتعلقة بالمشروعات والبرامج وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وتم بالفعل عقد اجتماعات بين الصندوق وعدد من المؤسسات المتعاونة، وتم الاتفاق على بعض العناصر الأولية المتعلقة ببحث الإدعاءات.	شمل استعراض إجراءات الصندوق ووثائقه القانونية الذي تم في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، (انظر تفاصيل ذلك آنفا) في جزء منه تقدير الترتيبات الحالية للمؤسسات المتعاونة. ويجري العمل حاليا لتحقيق مزيد من المواءمة. من ذلك أن اتفاقية التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المؤسسة الرئيسية المتعاونة مع الصندوق) هي قيد المراجعة حاليا وأن الصندوق يفيد من هذه الفرصة ليدرج فيها قسماً عن التدليس والفساد. وعلى غرار ذلك فإنه سيتم مراعاة سياسة الصندوق الجديدة بشأن الإشراف والإجراءات ذات الصلة عند مراجعة اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الأخرى. وسيشكل إعداد المبادئ التوجيهية المفصلة بشأن الإشراف في الصندوق عام 2007 فرصة إضافية لوضع تعريف أدق لدور المؤسسات المتعاونة بشأن الادعاءات المتصلة بمشاريع الصندوق وبرامجه.

خطة عمل مكافحة الفساد التي أقرها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005	*وضع التنفيذ بتاريخ فبراير/شباط 2007*
التوقيت والموارد. من المتوقع أن تختتم الجولة الأولى من الاجتماعات مع المؤسسات المتعاونة الرئيسية بنهاية عام 2005. ويؤمل أن يعزز ذلك إجراءات التنسيق في هذا الصدد قبل فترة مناسبة من الموعد المقرر لتعديل ترتيبات الإشراف من جانب الصندوق. وقد يتطلب إضفاء الطابع الرسمي على بعض الترتيبات المتفق عليها المواءمة عند الاقتضاء مع التعديل المنتظر لسياسة الصندوق في مجال الإشراف وتنفيذ النموذج التشغيلي الجديد للصندوق.	
تعزيز قدرات الصندوق في مجال الكشف والتحقيق	
إنشاء قسم للتحقيقات في مكتب المراجعة الداخلية وإعادة هيكلة المكتب. يجري النظر في اقتراح (في إطار إعداد ميزانية 2006) من أجل تعزيز مكتب المراجعة الداخلية لتمكينه من القيام بمسؤولياته في مجال التحقيق. وعلى وجه أكثر تحديدا، سوف ينشأ قسم يضم شخصين في مكتب المراجعة الداخلية لتولي مسؤوليات التحقيق تحت إشراف رئيس المكتب وبتوجيهات من لجنة الإشراف. كذلك ستعدل اختصاصات واسم المكتب لبيان دوره في مجال الإشراف الداخلي. **التوقيت والموارد**. سوف يتطلب ذلك تخصيص مبلغ إضافي قدره 250 000 دولار أمريكي تقريبا لمكتب المراجعة الداخلية. وبتوافر هذا المبلغ في ميزانية 2006 سوف يبدأ قسم التحقيقات في مكتب المراجعة الداخلية والإشراف عمله قبل نهاية 2005.	تم إنشاء قسم التحقيقات رسميا عام 2005 ضمن مكتب المراجعة الداخلية وعين فيه موظف تحقيق في يناير/كانون الثاني 2006 ومساعد تحقيق في يونيو/حزيران 2006. وبدأ القسم ممارسة أعماله بشكل كامل خلال عام 2006 وأصبح اليوم يعمل وفق أفضل الممارسات والمعايير. وقد تم في أوائل عام 2006 استكمال وإصدار مبادئ توجيهية مفصلة شاملة بشأن التحقيق وتم وضع إجراءات وممارسات موحدة وتم تعزيز أمن سجلات التحقيق كثيرا من خلال تدابير محددة (منها شراء خزائن أمنية). وجرى، فضلا عن ذلك، وضع قاعدة بيانات شاملة وفعالة للتحقيقات تتيح التتبع الدقيق لتسجيل الحالات ووضعها، وعموما تحسنت كثيرا إدارة المعلومات المتصلة بالحالات بما في ذلك التقارير الإحصائية. عالج قسم التحقيقات بموظفيه الاثنين عددا كبيرا ومتزايدا من الحالات على مدى عام 2006 إضافة إلى عمله في مراجعة السياسات وتطويرها والاضطلاع بأنشطة في مجال التوعية مما يرد في أجزاء أخرى من هذه الوثيقة. وقد شهد عام 2006 زيادة بنسبة 58 بالمائة في عدد الحالات المسجلة مقارنة بعام 2005 وقد تم البت في كل الحالات المدورة من سنوات سابقة وتمت معالجة معظم الحالات الجديدة دون تأخير على الرغم من ضعف موارد القسم. وقد انتهت إحدى الحالات الداخلية إلى تسريح أحد الموظفين فوراً، وشرع بإجراءات حظر ضد عدد من الشركات والأفراد ممن ثبت ضلوعهم بالتدليس والفساد. عدل اسم مكتب المراجعة الداخلية ليصبح مكتب المراجعة الداخلية والإشراف كيما يعكس هذا البعد الجديد لأنشطته وتم تعديل نظامه الداخلي بما يتوافق مع ذلك.

خطة عمل مكافحة الفساد التي أقرها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005	*وضع التنفيذ بتاريخ فبراير/شباط 2007*
تعزيز قدرة مكتب المستشار القانوني العام ووحدة إدارة القروض والمنح. سوف يعزز مكتب المستشار القانوني العام قدراته في عام 2006 من خلال الاستعانة بالخبرة الخارجية وتعيين عدد إضافي من الموظفين المتفرغين لمساعدة لجنة الإشراف في تنفيذ سياسة مكافحة الفساد. وتضاعف وحدة إدارة القروض والمنح جهودها الرامية إلى كفالة إعادة النظر بشكل مناسب في قضايا إدارة القروض والمنح ومتابعتها، بما في ذلك عملية مراجعة الحسابات. وقد زودت الوحدة مؤخرا بعدد إضافي من الموظفين لهذا الغرض ويجري النظر في المضي في تعزيز قدراتها في هذا المجال في عام 2006. **التوقيت والموارد.** سوف يتطلب ذلك تخصيص مبلغ إضافي قدره 300 000 دولار أمريكي لتغطية تكاليف موظفي مكتب المستشار القانوني العام. ولم تحدد التكاليف التقديرية المتعلقة بزيادة قدرات وحدة إدارة القروض والمنح في مجال مكافحة الفساد حيث لم تتضمن ميزانيته المقترحة هذه التقديرات إذ أن هذه المهمة هي جزء أساسي من أنشطة أخرى للوحدة.	وظف مكتب المستشار القانوني العام أربعة محامين جدد خلال عام 2006، التحق ثلاثة منهم بالمكتب عام 2006 وسيلتحق رابعهم في أوائل عام 2007. أما منصب المستشار القانوني العام فمن المتوقع أن يجري شغله قريبا. وفي وحدة إدارة القروض والمنح ضمن مكتب المراقب المالي يضطلع أحد الموظفين بمسؤولية الاستعراض النهائي لتقارير مراجعة حسابات المشاريع مستكملا بذلك عملية تبدأ على صعيد المؤسسات المتعاونة وتستمر مع مدير البرنامج القطري للصندوق. ويمثل هذا التحسين في عملية استعراض تقارير مراجعة حسابات المشاريع انتقالا جوهريا من التحليل الكمي إلى النهج النوعي. وتعزز متابعة تقارير مراجعة حسابات المشاريع جودتها والتقيد بمواعيد تقديمها. إلا أن هذه العملية تستغرق وقتا طويلا. وفيما يخص الأنشطة المتصلة بإدارة القروض والمنح يؤثر اعتماد النموذج التشغيلي الجديد، وبخاصة سياسة الإشراف، على الأنشطة التي يؤديها مكتب المراقب المالي. لهذا ينبغي للصندوق أن يتأكد من أن الموارد المتاحة لهذا المكتب تكفل إدارة الأنشطة التي يضطلع بها هذا المكتب إدارة مالية سليمة.
استعراض هيكل التحقيقات في الصندوق. سوف يجري استعراض لعمليات الصندوق في مجال التحقيق وتوقيع الجزاءات، وبخاصة دور ومسؤوليات وسلطات لجنة الإشراف ومكتب المراجعة الداخلية ومكتب المستشار القانوني العام في هذا الصدد. **التوقيت والموارد.** سوف يدخل ذلك في إطار استعراض تنفيذ سياسة الصندوق في أبريل/نيسان 2007.	كلف الصندوق خبيرين خارجيين من ذوي الخبرة في مجال التحقيقات والجزاءات الإدارية إجراء استعراض لعمليات التحقيق وتوقيع العقوبات. وقد قام رئيس مكتب سلامة المؤسسات في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ورئيس التحقيقات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة مقر الصندوق في أغسطس/آب 2006، لإجراء الجزء الموقعي من الاستعراض (أي إجراء المقابلات) وأصدرا تقريرهما إلى رئيس الصندوق في أواخر سبتمبر/أيلول 2006. أيدت الإدارة العليا للصندوق نتائج الاستعراض الخارجي شريطة معالجة عدد من التحفظات. وجرى في أوائل عام 2007 إصدار نشرة من الرئيس تقضي بنشر الإجراءات المعدلة للتحقيقات وتوقيع العقوبات بما يتوافق مع التوصيات الرئيسية للمراجعة الخارجية. ومن السمات الرئيسية للإجراءات المعدلة: (i) نقل مسؤوليات التحقيق المنوطة سابقا بلجنة الإشراف إلى مكتب المراجعة والإشراف، (ii) إنشاء لجنة للعقوبات من نائب رئيس الصندوق والمستشار القانوني العام ومساعدي الرئيس مهمتها استعراض نتائج التحقيق وتقرير ما إذا كان يتوجب توقيع عقوبة ما أو اتخاذ إجراء ما بما في ذلك الحظر.

خطة عمل مكافحة الفساد التي أقرها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005	وضع التنفيذ بتاريخ فبراير/شباط 2007
ثالثا- توقيع الجزاءات	
تنفيذ عملية لحظر التعامل مع المتعهدين والخبراء الاستشاريين أو توقيع جزاءات عليهم	
ستوضع وتنفذ عملية لحظر التعامل و/أو توقيع جزاءات ضد المتعهدين والخبراء الاستشاريين الذين يؤدون أعمالا ومشروعات يمولها الصندوق وتعزيز العملية الجارية فعلا فيما يتعلق بالمتعهدين والخبراء والاستشاريين الذين يمولهم الصندوق من ميزانيته الإدارية. وسوف يتضمن ذلك أيضا وضع سياسة بشأن الكشف عن المعلومات عن الشركات أو الخبراء الاستشاريين المحظور التعاون معهم. **التوقيت والموارد.** من المتوقع أن ينتهي وضع إجراءات الحظر/توقيع الجزاءات بحلول نهاية 2006، وستعرض على المجلس التنفيذي لإقرارها.	تتمتع لجنة العقوبات المنشأة حديثا بصلاحية البت في الجزاءات المناسبة التي ينبغي توقيعها على الشركات والكيانات الخاصة والأفراد (بما في ذلك الخبراء الاستشاريون) الذين قدموا عطاءات بشأن عقد ممول من الصندوق أو ذي صلة بالمقر أو تقدموا بطلب بشأنه أو شاركوا فيه، وثبت ضلوعهم بالتدليس والفساد. وانسجاما مع أفضل الممارسات التي تتبعها مصارف التنمية متعددة الأطراف التي تطبق إجراءات للحظر، يجوز توقيع الجزاءات التالية: (i) التوبيخ؛ (ii) حظر المشاركة في أنشطة يمولها الصندوق إما لمدة غير محددة أو لفترة معينة من الزمن؛ (iii) أي جزاءات أخرى تعتبر مناسبة للظروف بما في ذلك الجزاءات التعاقدية (مثل إنهاء الاستخدام). وإلى أن يبدأ تنفيذ إجراءات الحظر المنصوص عليها آنفا في أوائل عام 2007، تم الشروع بإجراءات حظر خلال عام 2006 - وللمرة الأولى في تاريخ الصندوق - ضد: (i) متعهد وشركة تواطآ لاستغلال أعمال للصندوق؛ (ii) أحد موظفي أحد الأطراف في أحد المشاريع لاختلاسه أموال مشروع للصندوق؛ (iii) شخص تم تعيينه في منصب مدير مشروع استنادا إلى وثائق دراسية مزورة. وتم في هذه الحالة الأخيرة اعتبار الشخص المعني غير مؤهل للمشاركة في أي نشاط ممول من الصندوق لمدة غير محددة. أما الحالات الأخرى فلم يكن قد بت فيها بنهاية عام 2006. سيقوم الصندوق خلال السنتين الأوليين من عمل لجنة الجزاءات بتقدير طريقة عملها وتقرير مدى ملاءمة الإعلان عن أسماء الكيانات والأفراد التي تفرض عليها جزاءات. وإلى أن يتم ذلك سيحتفظ بسجل داخلي وسيجري تبادل المعلومات مع المنظمات الدولية الأخرى ومع ممثلي أو وكالات الدول الأعضاء في الصندوق الذين يطلبون المعلومات و/أو يحتاجونها وذلك حرصا على التعاون والتنسيق والشفافية.
التنسيق مع الشركاء في التنمية والجهات الخارجية الأخرى	
تشارك مكاتب الصندوق المسؤولة عن التحقيقات بدور نشط، أو تتابع عن كثب الجهود والمبادرات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بتقاسم المعلومات وحالات حظر التعامل الشاملة. ويرأس المستشار القانوني العام للصندوق فريقا عاملا مخصصا من المستشارين القانونيين للأمم المتحدة لاستعراض الممارسات التي	جمع الصندوق معلومات من وكالات عديدة عن سياساتها وعملياتها في مجالي التحقيق وتوقيع الجزاءات وسيتم استعراض هذه المعلومات في الاجتماع القادم للمستشارين القانونيين لدى الأمم المتحدة الذي سيعقد عام 2007 الذي ينتظر أن يطرح فيه أيضا موضوع التدليس والفساد.

خطة عمل مكافحة الفساد التي أقرها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005	وضع التنفيذ بتاريخ فبراير/شباط 2007
تنتهجها مختلف الوكالات بهدف تحديد مجالات الاهتمام المشترك وتعزيز التنسيق بين الوكالات في هذا المجال. وسوف تستخدم ممارسات مصارف التنمية المتعددة الأطراف في هذا المجال كإطار مرجعي. على أن دور المؤسسات المتعاونة في عمليات التوريد في المشروعات الممولة من الصندوق (وهو عنصر ينفرد به الصندوق) يستلزم تطبيق نهج منسق مع تلك المؤسسات عند وضع وتنفيذ عملية حظر التعامل بما يلائم الطرائق التشغيلية المستخدمة في الصندوق. وقد وافق الصندوق بالفعل على بعض الإجراءات مع بعض المؤسسات المتعاونة وسيلزم إجراء مشاورات مع جميع المؤسسات المتعاونة الأخرى لتطوير تلك العملية. **التوقيت والموارد.** سوف يستغرق هذا النشاط الذي بدأ فعلا وقتا طويلا ومستمرا من العديد من شعب الصندوق.	وفضلا عن هذا فإن التنسيق الجاري مع مصارف التنمية متعددة الأطراف بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيوفر هو أيضا فرصا لمناقشة سياسات وإجراءات التسيير والفساد، وهو ما ينطبق بشكل خاص على مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي. وأخيرا وليس آخرا، حرص الصندوق على أن تكون عملية التحقيق لديه متوافقة مع مبادئ وإرشادات المؤسسات المالية بشأن التحقيق (سبتمبر/أيلول 2006).

رابعا – المستقبل

10- يستخلص من القسمين الثاني والثالث أنه قد تم منذ اعتماد سياسة مكافحة الفساد في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، تحقيق تقدم كبير في كل المجالات التي تشملها خطة عمل مكافحة الفساد.

11- وسيضاعف الصندوق جهوده عام 2007، من أجل الانتهاء من تحديث إجراءاته ووثائقه القانونية وتعزيز التنسيق مع شركاء التنمية وغيرهم من الهيئات الخارجية. والصندوق لم يحقق هذه الأهداف إلا جزئيا عام 2006. أولا، لأنه كان لابد له قبل ذلك من تعديل إجراءاته بشأن إجراءات التحقيقات وتوقيع الجزاءات. ويتوقع الصندوق أن يُحدِّث إجراءاته الداخلية ووثائقه القانونية خلال عام 2007، وأن يستكمل تعديل إجراءاته التشغيلية ووثائقه القانونية عام 2008.

12- وستقضي الجهود المتآزرة ضمن الصندوق إلى زيادة الوعي بشأن التدليس والفساد وإلى تشجيع الاضطلاع بمزيد من أنشطة الردع والكشف سواء ضمن الصندوق أو في المشاريع التي يمولها الصندوق.

13- سيتم تعزيز قسم التحقيقات من خلال تعيين موظف مهني مزامل في أواخر عام 2007.

14- وسيحمل عام 2007 معه أيضا تحديات جديدة مع اعتماد الصندوق للإجراءات الموحدة بشأن إجراء التحقيقات وتوقيع الجزاءات. وسيشكل إنشاء لجنة الجزاءات وتنفيذ إجراءات الحظر علامة بارزة على طريق تنفيذ سياسة مكافحة الفساد.

15- تشير النتائج التي حققها الصندوق وأوجزها هذا التقرير إلى تمسك الصندوق بتعزيز السلوك الأخلاقي ومجابهة التدليس والفساد في أنشطته وعملياته.

16- ستدرج المستجدات المتصلة بتنفيذ سياسة مكافحة الفساد معلومات أخرى عن أنشطة الصندوق خلال عام 2006 في التقرير السنوي للجنة الإشراف لعام 2006 الذي سيقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات وينشر على موقع الصندوق في شبكة الإنترنت.